

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique

Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -

Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محمد أولحاج
- البويرة -

Faculté des sciences sociales

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم: التاريخ

تخصص: علوم الاعلام والاتصال

واقع نظام الـ L.M.D في الجامعات الجزائرية

مشروع تمهيدي مقدم لنيل شهادة اليسانس في الاعلام والاتصال

إشراف الأستاذة

* عفان صونية

إعداد الطلبة

* بن تريدي شيماء

* غلاب محمد

* شلالى الطاهر

السنة الجامعية 2020/2019

مقدمة

تعتبر الجامعات في مختلف دول العالم المتقدم والنامي أساسا من أسس تطوير وخدمة المجتمع على قواعد ومعايير عملية وسليمة، فهي من ناحية تقوم بإعداد القوى البشرية المؤهلة من علماء ومتقنين، وباحثين تأهيلا عالميا، اللازمة للعمل في شتى قطاعات المجتمع، ومن ناحية أخرى وضع خطط التنمية للنهوض بالمجتمع، الى جانب هذا فهي الوسيلة التي يتم بها نشر المعرفة من خلال التدريس، وإنتاجها من خلال البحث العلمي في كل المجالات والعلوم التطبيقية والإنسانية، وتوظيف المعرفة من خلال إيجاد الحلول الموضوعية لقضايا التنمية والبيئة الإنسانية أو خدمة المجتمع بصفة عامة. إن هذه الوظائف الثلاث متكاملة ومتصلة وعلى درجات متناسقة من الأهلية وكل وظيفة جزء لا يتجزأ عن الوظيفة الأخرى، فالعلاقة بينهما علاقة تبادلية، وعليه فقد قامت العديد من الدول على وضع قوانين وهياكل تنظيمية من أجل تسيير فعال للجامعة، والتعليم العالي لمحاولة تطبيق الأهداف المسطرة ومتابعتها من أجل خدمة التنمية الشاملة، فتطور الهياكل التنظيمية على مستوى التسيير يعد القلب النابض لأي مؤسسة، فكان ولا بد من وجود منظومة تشريعية خاصة بالتسيير لمواكبة التطورات الكمية ومواجهة المصاعب التي تنجر عن هذه التطورات .

وعليه فقد حظيت الجامعة كمؤسسة تعليمية باهتمام بالغ من جانب الباحثين والمختصين، فتنوعت وتعددت الدراسات التي تناولت الجامعة، فمنهم من حاول دراسة

الجامعة من منظور فلسفي سعيا وراء تحديد الفلسفات المختلفة التي تناولت تنشئتها وتطورها، والبعض الآخر درس دور الأستاذ الجامعي، بما لديه من إمكانيات عقلية وفكرية وبحثية تساعده على القيام بكافة جوانب دوره التربوي والأكاديمي المنوط به لتحقيقه، في حين نجد آخرين ركزوا في دراستهم في الجامعة على التنظيم الإداري للتعليم وأساليب التمويل... وغيرها. أما في دراستنا الحالية، سوف نحاول دراسة واقع نظام L.M.D في الجامعة الجزائرية وعليه فقد كانت الدراسة متكونة من جانبين، جانب نظري للدراسة وجانب تطبيقي، وقد قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول خصصنا الفصل الأول لنحدد فيه الإطار المنهجي للدراسة. من خلال تحديد مشكلة الدراسة. أسباب اختيارنا للموضوع، وأهمية وأهداف الدراسة، إضافة إلى الدراسات السابقة. المقاربة النظرية والفرضيات مع تحديد للمفاهيم المصطلحات أما الفصل الثاني خصصناه لدراسة الجانب النظري وبالتالي تطرقنا فيه إلى عموميات حول نظام L.M.D والتجربة الجزائرية في تطبيق نظام L.M.D بالإضافة إلى دراسة تحديات وفاق اصلاح التعليم العالي ونظام L.M.D في الجزائر اما الفصل الثالث تطرقنا إلى الجانب الميداني.

الفصل الأول:

الاطار المنهجي

للدراسة

الفصل الأول: الاطار المنهجي للدراسة

1 . تحديد مشكلة الدراسة

2 . أسباب اختيار الموضوع

3 . أهداف الدراسة

4 . أهمية الدراسة

5 . الدراسات السابقة

6 . المقاربة النظرية

7 . الفرضيات

8 . تحديد مفاهيم الدراسة

1. تحديد مشكلة الدراسة

إن التقدم التكنولوجي والعلمي خلال القرنين الأخيرين ما هو إلا بفضل التطورات الهائلة في مختلف مجالات العلوم والمعرفة، والتي كانت الجامعة ولا تزال المحرك الأساسي لها، ونظرا للدور الذي لعبته الجامعة في تحقيق هذه المنجزات في الدول الشمالية، فقد سعت أيضا دول الجنوب إلى إنشاء جامعاتها وتزويدها بشتى الإمكانيات المادية والبشرية والتنظيمية، وكانت مهمة الجامعة الأساسية إنتاج وتطوير المعرفة، وتحقيق متطلبات المجتمع.

كما نعتقد أن التعليم هو أحد المحركات الأساسية للتنمية، ومصدر للمعارف، إذ يعتبر الأداة الفعالة لنقل الخبرة الثقافية والتقنية التي أنتجتها الإنسانية عبر مسيرتها التاريخية الطويلة، وكان لا بد من أن تكتسي المنظومة التعليمية بنيتها الأساسية ومرافقها أهمية كبيرة في المجتمعات، وتفعيلا مركزا من أصحاب القرار بناء على تخطيط محكم ومبرمج بدقة، من شأنه تحسين التعليم وتطويره ونظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها التعليم في دول حديثة العهد بالاستقلال مثل الجزائر، فقد حظيت بالدعم على كافة المستويات، فانعكس ذلك على التطور الكمي الهائل لمنظومة التعليم العالي، وأصبح عدد الأساتذة بعدد الآلاف والطلبة بمئات الآلاف في ظرف قصير نسبيا، وكان

لابد أن يواكب هذا التطور الكمي للمؤسسات تطورا في الهياكل التنظيمية، وإصلاحا على مستوى التسيير الذي يعد الجانب المهم لأي مؤسسة فكان لابد من إصلاح المنظومة الخاصة بالتعليم لمواكبة هذا التطور الكمي السريع والتحولت السريعة في العالم، ومواكبتها للتغلب على المصاعب المنجزة عنها. ويعتبر البحث العلمي عنصرا هاما من عوامل الخلق والإبداع المعرفي وتحقيق التقدم التكنولوجي ومن خلال البحث العلمي يستطيع الإنسان اكتشاف المجهول وتفسيره لصالح المجتمع بما يحقق التنمية والازدهار في مجالات الحياة كافة. ونظرا للأهمية التي يكتسيها التعليم العالي في الجزائر سعت على غرار باقي الدول النامية إلى إنشاء مؤسسات التعليم العالي، وعملت على تطويرها وتزويدها بشتى الإمكانيات المادية والبشرية والتنظيمية لتمكينها من ممارسة مهامها الأساسية والمتمثلة في إنتاج وتطوير المعرفة، وكذلك تزويد المجتمع بكل احتياجاته من الإطارات الكفؤة في شتى التخصصات وإعادة الاعتبار للشهادة الجامعية، لذلك عملت الجامعة الجزائرية على تبني سياسة إصلاحية جديدة قاعدتها نظام تعليمي جرى ويجري تطبيقه في المؤسسات الجامعية منها على وجه الخصوص عرف بنظام ل م د (ليسانس ماستر دكتوراه)، وهو مشروع علمي يدعو للمنافسة في امتلاك المعرفة بتقديم تكوين نوعي يسمح بانفتاح الجامعة على سوق العمل الذي يتسم بالحركية والتغيير، كما يعتبر هذا النظام معيار لضمان جودة التعليم العالي الذي يستند

إلى معايير عالمية تعمل على تكوين طالب بمؤهلات علمية وعملية تسمح له بالتعبير عن مواهبه في إطار تنمية المجتمع.

انطلقت الجامعة الجزائرية في تطبيقه سنة 2004 في بعض الجامعات كخطوة أولى من جامعة باب الزوار، بجاية..... في بعض التخصصات ذات التوجه العلمي والاقتصادي ليتم تعميمه بعد ذلك على كافة التخصصات والجامعات الموجودة على مستوى التراب الوطني.

ولهذا سوف نحاول في هذه الدراسة المتواضعة دراسة واقع نظام ل.م.د في الجامعة

الجزائرية ولذلك تبادر لنا طرح السؤال التالي :

ما هو واقع نظام L.M.D في الجامعة الجزائرية .؟

2. أسباب اختيار الموضوع

• الأسباب الذاتية:

✓ الميول الشخصي لهذا الموضوع

✓ كوننا طلاب في جامعة من الجامعات الجزائرية كان هذا عاملا محفزا لدراسة هذا

الموضوع .

✓ الرغبة في الالمام أكثر بهذا الموضوع الشيق والجدير بالبحث.

• الأسباب الموضوعية:

✓ التغيرات السريعة التي شهدتها العالم في كل من المجال العلمي والتقني وتأثيرها على

الجامعات الجزائرية.

✓ نظام ل.م.د وسيلة جديدة في الجامعة الجزائرية وبحكم أن الجزائر واحدة من الدول

التي تبنتها العولمة وجدت نفسها خاضعة لهذا النظام وبالتالي محاولة معرفة

وتشخيص واقع نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية واهم التحديات التي يواجهها .

3. أهداف الدراسة

✓ دراسة دوافع انتقال الجامعة الجزائرية من النظام الكلاسيكي الى نظام ل.م.د .

✓ معرفة أهم الأهداف المنتظرة من تطبيق نظام ل.م.د.

✓ معرفة الاجراءات المرافقة لتطبيق نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية

✓ التطرق لأهم التحديات وافاق اصلاح التعليم العالي ونظام ل.م.د

4. أهمية الدراسة

لقد أصبحت الجامعة اليوم تحتل مكانة مرموقة في أي مجتمع باعتبارها قاطرة التنمية، وهي المسؤولة الأولى عن إعداد الكوادر البشرية ذات المهارات العلمية والمؤهلة للتنمية المعرفة لخدمة الاحتياجات الاجتماعية والضرورية لإحداث التقدم العلمي والاجتماعي، وهي التي تمد المجتمع بقياداتها الثقافية والسياسية وهي صمام الأمان والأمن للمجتمع بمقدار ما تعد أبناء من الدارسين وبمقدار ما تدفع بالحركة العلمية والبحثية نحو حل مشكلات المجتمع في جميع جوانبه الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا كان من المهم مواكبة كل تحدي وأحداث التغيير الهادف التنموي ومن هنا كان لا بد من الجامعات أن تكون في طليعة المبادرين للتغيير بحكم مكانتها ودورها في التنمية. وهنا تكمن أهمية الدراسة الراهنة المتواضعة حول واقع نظام ل. م. د في الجامعة الجزائرية ومعرفة مدى تحقيق الجامعة للأهداف المسطرة

5. الدراسات السابقة

ان اي بحث علمي لم ينشأ من فراغ، حيث يركز الباحث على مدى استفادته من الدراسات السابقة، وما توصلت اليه من نتائج ليسلط الضوء على موقع الغموض فيها ويحاول ازالته عن طريق التوسع فيها لتأكيدھا او نفيھا، واخترنا هذا الموضوع ليكون

مما اهتمت بالبحوث الاخرى ومهما يكن فقد اختبرت الدراسات السابقة الاقرب لموضوعنا لاستعانة بتحليلاتها ونتائجها

الدراسة الاولى:

الدراسة التي قامت بها الطالبة اسماء هارون بإشراف الدكتور نور الدين بومهرة، بعنوان دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام L.M.D، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علم الاجتماع تخصص تنمية الموارد البشرية لسنة 2010/2009 كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية قسم علم الاجتماع جامعة منتوري قسنطينة حيث تمحور اشكالية هذه الدراسة على اي حد يمكن ان يساهم التكوين الجامعي في ظل اصلاحات الجديدة نضن LMD في ترقية المعرفة العلمية فكان هدف اسماء هارون من خلال هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الاهداف تمثلت في تشخيص واقع نظام LMD في الجامعة الجزائرية ومعرفة نتائج التجارب الاولى لنظام LMD في الميدان وتحديد معايير التكوين الجامعي في اطار تطبيق ادارة الجودة الشاملة في الجامعة الجزائرية ومحاولة تقييم التجربة الجزائرية على ضوءها حيث اعتمدت على تساؤلات لتساعدها في دراستها تتمثل في:

1. ماهي نظرة الطالب والاستاذ لنظام الجديد LMD
2. هل استطاع نظام تحقيق جودة التكوين الجامعي
3. هل الامكانيات البيداغوجية المتاحة ساهمت في التحصيل العلمي للطالب، حيث كان منهج الدراسة الوصفية المعتمد في دراستها لأنه يعد طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتوصيفها وتحليلها واخضاعها للدراسة السابقة، حيث كانت العينة

عشوائية منتظمة مكونة من فئة طلبة LMD والاساتذة المشرفين عليهم لثلاث كليات لجامعة قالمة.

وكانت الملاحظة والاستمارة كأدوات لجمع المعلومات ومن اهم نتائج هذه الدراسة نذكر ما يلي

- ان نظام LMD يفتقر الى الوضوح لدى كل من الاساتذة والطلبة
- عدم وجود دعم والتوجيه لهذا الاصلاح من خلال غياب التهيئة الفعالة للظروف المادية والبشرية لتطبيقه.
- نظام LMD تغير في شكل شهادة النظام الكلاسيكي واستمرار في مضمونه.
- برنامج التكوين في نظام الجديد لا يحتوي على جانب تطبيقي فعلي يدعم الجانب النظري الى ما تتمثل في البحوث الميدانية.
- الطلبة والاساتذة يتفقان على ان نقص الامكانيات البيداغوجية سواء المادية او البشرية ادى الى عرقلة سيرورة عمل هذا النظام وبالتالي صعوبة اصال المعلومة للطالب.
- عدم قدرة هذا النظام على التوافق مع متطلبات التغير الهادفة لتحقيق جودة التكوين الخاضع لمعايير دولية هدفها خلق كفاءات قادرة على الانخراط في سوق العمل والمساهمة في التطور الاقتصادي

الدراسة الثانية:

دراسة الطالبة عفاف بوعيسى بإشراف الاستاذ والدكتور هشام حسان بعنوان نظام LMD بين المشروع الرسمي وواقعه في الجامعة الجزائرية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة علوم التخصص علم الاجتماع التربوي لسنة 2019/2018

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع والديموغرافية جامعة زيان عاشور الجلفة حيث تمحور اشكالية الدراسة كالتالي:

هل تطبيق نظام LMD في الجامعة الجزائرية يعبر عما هو مسطر في المشروع الرسمي.

فهدفت من خلال هذه الدراسة الى تسليط الضوء على الهندسة التعليمية الجديدة LMD واسباب تبنيتها وكيف تم تكيفها مع خصائص الجامعة والمجتمع الجزائري، وكذا الصعوبات والمشاكل التي واجهتها ومحاولة الخروج ببعض الاقتراحات التي من شأنها المساعدة لتحسين العملية التعليمية حتى تسير المحيط الخارجي سوق العمل فقدمت تساؤلات حول الدراسة تتمثل في :

- هل البرامج التعليمية المستخدمة في الجامعة الجزائري تساهم في الرفع عن مستوى التكوين
- هل ساهم نظام LMD في الجامعة الجزائرية على ترقية البحث العلمي
- هل حقق نظام LMD مبادا تدويل الشهادات الجامعية ووضعت لهذه التساؤلات فرضيات تمثلت في:

الاختلال في تطبيق البرامج التعليمية المستخدمة في نظام LMD ينعكس سلبا على مستوى التكوين وبالتالي انعزال الجامعة عن المجتمع، وايضا مساهمة نظام LMD في الجامعة الجزائرية على ترقية البحث العلمي ينعكس على علاقة الجامعة مع محيطها والطلاب على حاملي الشهادات يحدد موقع الشهادات الجامعة الجزائرية وطنيا ودوليا.

واعتمدت عفاف بوعيسى على المنهج الوصفي اضافة الى منهج تحليل المحتوى للمقابلات وتم الاعتماد على العينة العشوائية العنقودية وبلغ عددها 728 استاذ وحيث وزعت عليها الاستبيانات واجريت معهم بعض المقابلات فكانت نتائج الدراسة كالتالي:

- البرامج التعليمية مسطرة لم تتغير بل ما تغير هو فقط ظهور تسميات جديدة لتخصصات ومقاييس بمحتويات قديمة ما جعلها غير مسايرة لمتطلبات المرحلة الحالية وطنيا ودوليا مما يجعل تكوين الطلبة غير مواكب لما تتطلبه المؤسسات ويصبح في نظرها ضعيفا.
- البحث العلمي في الجامعة الجزائرية لا يزال اكاديميا ولم تستطع الجامعة من خلاله الانفتاح على محيطها الخارجي.
- نظام المرافقة البيداغوجية غير موجود حاليا في الجامعة بل بقيت مجرد قوانين بالرغم من اهميتها في الرفع من مستوى التكوين للطلاب الجامعي.
- مشكل التوافق بين ما تنتجها لجامعة من مخرجات مع سوق العمل انعكس كذلك على الشهادة الجامعية .

الدراسة الثالثة:

الدراسة التي قام بها الطالبين بروكي توفيق ويساطة جمعة بإشراف الدكتورة غربية سمراء بعنوان نظام LMD وتأثيره على التحصيل الدراسي دراسة ميدانية مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع المدرسي لسنة 2018/2017 كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة احمد دراية ادرار، الجزائر حيث تمحور دراستهم حول كيف يؤثر نظام LMD على التحصيل الدراسي للطلبة

الجامعيين، هدفت هذه الدراسة الى ابراز مدى تحصيل الطالب الجامعي في ظل نظام LMD وذلك من خلال الوصول الى نتائج يمكن الاستفادة منها.

- تقديم نظرة تعريفية للطالب الجامعي حول نظام LMD ومن ثم ابراز العوامل المؤثرة على مساره الدراسي والمهني.

- التعرف على اهم الاساليب الواجب اتباعه على المستوى الجامعي الذي يعتبر من اهم المؤسسات التعليمية الاجتماعية التي يمكنها ان تساهم في تحسين قدرات الطالب.

- معرفة اسباب تطبيق هذا النظام في الجزائر.

وتم طرح مجموعة من الفرضيات لتسهيل الدراسة وهي:

- يؤثر نظام LMD على التحصيل الدراسي للطلبة من حيث التكوين

- يؤثر نظام LMD على التحصيل الدراسي للطلبة من حيث البرنامج الدراسي

- يؤثر نظام LMD على التحصيل الدراسي للطلبة من حيث المنهج الدراسي

كان المنهج الوصفي المعتمد في الدراسة والاستمارة كأداة لجمع البيانات على عينة بحثية متمثلة في طلبة السنة الثالثة قسم علم الاجتماع وعلم النفس المدرسي والعيادي حيث قدر العدد الاجمالي ب 294 طالب موزعة على الفئات الثلاثة ومن نتائج هذه الدراسة نجد ما يلي:

- توجد علاقة ايجابية بين التكوين والقدرة على النقد ويتمثل في زيادة المعلومات والرصيد المعرفي

- وجود رضا نسبي بين التخصص وسوق العمل كما اشار الاغلبية بسبب نظرتهم المستقبلية التي تفيد بتوازن البرنامج الدراسي واقتصاد السوق
- وجود علاقة موجبة تعبر عن حالات الرضا لدى الباحثين عن نوع المقاييس مضامينها مقارنة مع التخصص.
- وجود حالات من الاختلاف الكبير حول تفصيل المناهج التدريسية
- وجود حالات من عدم الرضا على التوزيع الزمني لساعات الدراسة كمؤثر لضعف التأطير بالنسبة للأغلبية واطارة لكثافة البرنامج لدى هؤلاء الاشخاص

6. المقاربة النظرية

استخدمنا المدخل الوظيفي في دراستنا هذه نظرا لاحتوائها لفكرة البناءات والانساق الاجتماعية بما في ذلك الجامعة ونظرا لتضمن المقاربة المكانة الاجتماعية التي يمكن ان يحققها الطالب في نظام LMD مستقبلا وابرار تأثيره بهذا النظام

- وفي ضوء مكونات البناء الاجتماعي ركز بارسونز على اربع عمليات هي:

1. **التكيف:** يتطلب النسق الاجتماعي التكيف مع البيئة المحيطة وتأمين مجموعة من

الوسائل المادية والمعنوية والضرورية

2. **التكامل:** فمكونات النسق او اجزائها لا بد من ان يتكاملوا من اجل تحقيق الهدف

3. **تحقيق الهدف:** يكون ذلك بتجديد الاولويات والتنسيق بين المدخلات والعمليات

اللازمة والعمل على استعمالها بطريقة مثلى لتحقيق حاجيات ومرامي النسق .

4. **المحافظة على النمط وادارة التوتر:** من خلال المحافظة على الخصائص والمهارات

اللازمة والحوافز بأنواعها فضلا عن الالتزام بالقيم الاجتماعية التي من شأنها خفض

معدلات التوتر اثناء عملية التفاعل الاجتماعي .

- ولقد تناولت النظرية الوظيفية ايضا النظام التعليمي الجامعي من زاوية محددة من

خلال وجود علاقة متبادلة بين النظام التعليمي وبقية النظم الاخرى باعتبار النظام

التعليمي نسق فرعي من النظام الاجتماعي ككل وبالتالي لا يمكن تحليله الا من

خلال وظيفته في تحقيق التكامل بين مكونات هذا المجتمع.

- وعلى هذا الاساس فان هذه النظرية تسعى اساسا لتحقيق المتطلبات الضرورية لبقاء

الجامعة واستمرارها ونموها، من خلال رفع كفاءة الطالب الجامعي بتوفير تكوين

يؤهله ويكفل له الاندماج في الحياة الاجتماعية والمهنية.

- وبعد الاصلاحات التي قامت بها الجامعة والتي تعتبر كاستجابة لسلسلة التغيرات التي طرأت في التعليم الجامعي وتماشيا مع متطلبات العصر، وجب التماشي مع هاته التغيرات للمحافظة على توازن اجزاء النسق التربوي الجامعي .
- وعلى هذا الاساس وجب دراسة تأثير الاصلاح التعليمي الجديد (LMD) على تحصيل الطالب الجامعي ومدى تكيف الطالب معه، فضلا عن دراسة الوظيفة الاجتماعية للجامعة.
- يقول ايميل دوركايم: ان المكونات الداخلية للجامعة تعمل على نقل القيم الاجتماعية التي من شانها خلق الانسجام والتكيف، كما تعمل على اكتساب الفرد المهارات التوعية للقيام بالمهام العملية، وبالتالي التأثير على تحصيله العملي وادائه.
- ويقول ماكس فيبر: ان المعاهد العليا والمدارس الخاصة والجامعات هي التي تحدد طبيعة المجتمعات من خلال الانماط المختلفة من التدريب والتعليم التي تقدمها للأفراد .
- تالكوتبارسونز: اعتبر الجامعة بمثابة التنظيم الام وهي التي تمد المجتمع بالكوادر المهنية والموارد البشرية المؤهلة واللازمة لقوى العمل والانتاج.

7. فرضيات الدراسة

إن النظام الجديد جعل التعليم العالي قادرا على الاستجابة وبنجاعة إلى التحديات التي فرضها التطور غير أن نجاح أي نظام تعليمي مرهون بمدى تقبله من طرف المعلم والمتعلم، ولهذا فإن اعتماد نظام ل.م.د مباشرة دون دراسة للوضع

السائد الذي خلفه النظام الكلاسيكي نجم عنه عقبات وقفت في طريق تطبيق ناجح

لهذا النظام. وقد قسمنا هذه الفرضية إلى الفرضيات الجزئية التالية :

✓ إن نظام. ل.م.د. مفروض على الجامعة الجزائرية بسبب عولمة التعليم العالي

✓ من التحديات التي قد تواجه الإصلاح الجامعي عدم رسم معالم واضحة لما بين

التكوين بالدراسات العليا وسوق العمل

✓ إنّ تبني المناهج الأجنبية دون مراعاة ولا تكييف لها مع البيئة المحليّة يعد فعلا أحد

أهم الأسباب الحقيقية لضعف التعليم وفشل محاولات الإصلاح في الجزائر

8. تحديد مفاهيم الدراسة

نظام LMD : هو عبارة عن نظام تعليم مستوحي من الدول الانجلو سكسونية يحتوي على ثلاث شهادات وهي (ليسانس، الماستر، الدكتوراه) وهو مطبق حاليا في كل من (الولايات المتحدة الامريكية، كندا، انجلترا، فرنسا، بلجيكا، روسيا، المانيا ..الخ)

تعريف اخر: هو نظام للتكوين العالي يهدف الى بناء الدراسة على ثلاث رتب مرحلة الليسانس مكونة من ست سداسيات بمجموع ثلاث سنوات، ومرحلة الماستر مكونة من اربع سداسيات بمجموع سنتين، اضافة لمرحلة الدكتوراه التي تحوي بدورها ست سداسيات اي ثلاث سنوات، وهي وحدات تعليمية تحسب مجموع الرصيد الذي يتحصل عليه الطالب، ويتحلل كل مرحلة شهادة اكثر اهمية من الاخرى.

تعريف اجرائي لنظام LMD:

هو نظام تعليمي استوردته الجزائر تماشيا مع المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية الواقعة في العالم، ويستخدم هذا النظام في التعليم العالي ويقوم على ثلاث مراحل هي (ليسانس، ماستر، الدكتوراه) تتوج كل مرحلة من المراحل بشهادة وتختلف اهمية هاته الشهادات من تخصص الى اخر، او بحسب المرحلة فمرحلة الماستر مثلا اهم من مرحلة الليسانس، وهكذا حسب التدرج.

تعريف المرافقة البيداغوجية:

لغة: الوساطة، الارش، الوصاية هو مصطلح واسع يترادف مع المصطلحات الاشراف، الوساطة، الارشاد الاكاديمي، المرافقة.

وهي ترجمة لمصطلح اللاتيني *tutora/tuteur* الذي يعني المرافق والمدافع والمحامي، تستخدم كلمة الاشراف في مجالات متعددة في الحياة اليومية التي تعني مرافقة الاخرين او توجيههم او اثاره نشاطهم وفاعليتهم بقصد تحسين الاداء.

الوصاية: كما جاءت في الجريدة الرسمية هي مهمة متابعة ومرافقة دائمة للطالب بهدف تمكينه من الاندماج في الحياة الجامعية، وتسهيل حصوله على معلومات حول علم الشغل.

تعريف دليل الارشاد الاكاديمي لجامعة المانيا:

الارشاد الأكاديمي هو عمل يتم في المؤسسات التعليمية الجامعية، كتعريف الطلبة بتلك المؤسسات وانظمتها الدراسية والطلبية وما تتيحه من مجالات وفرص دراسية لمساعدتهم على اختيار التخصصات التي تتناسب معهم، وكذلك معاونتهم على السير

في الدراسة على افضل وجه ممكن والتغلب على ما يعترضهم من مشكلات، مستفيدين من الخدمات والامكانيات التي تقدمها لهم المؤسسات التعليمية التي ينتمون اليها بصفة خاصة.

الفصل الثاني:

الاطار النظري

للدراسة

1- ماهية نظام ل.م.د

تقيقضت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية الخاصة بالجانب الجامعي أن النظام الكلاسيكي -في التعليم العالي، يحتوي على اختلالات كبيرة ومنها عدم استجابته للتحديات التي يعرضها التطور السريع في مجالات العلوم والتكنولوجيا والاعلام والاتصال، إذا كان لابد من إيجاد نظام بديل فيه من المواصفات ما يؤهله على أن يلبي حاجيات التعليم الجامعي فعل هذا الأساس تم إختيار نظام ل.م.د لتطبيقه في الجامعة بداية من سبتمبر 2004، فما هو هذا النظام الجديد؟

1-2 البداية التاريخية للنظام التعليم الجديد ل.م.د.

كانت الخطوة الاولى التي قامت بها أوروبا للتحسين بوضعية التعليم آنذاك سنة 1957، هي انشاء اتحاد يعمل على محاولة التغيير، كما دعى الاخير الى توحيد أنظمة التعليم الخاصة منها أنظمة التعليم العالي في اوربا بعدها، في السنوات الستينيات بذلت مجهودات جدية تعمل على خلق تنسيق وتوافق بين المجتمعات الاوروبية وهذا في مختلف الميادين حتى تتمكن من مواجهة التنافس الامريكي والآسيوي وفي سنة 1992، تم خلق السوق الاوروبية المشتركة، كذلك ظهور عملة اليورو، وفي نفس المضمار كانت الجهود تبذل في الجانب التربوي، حيث كان هناك التعاون بين

دول الأوروبية التابعة للاتحاد الأوروبي والمؤسسات الأوروبية الأخرى التي كانت تسعى إلى إنشاء برامج مشتركة في التعليم العالي و التكوين المهني.

أما سنة 1993، والتي تعتبر كنقطة انطلاق للبرنامج الإصلاحي البنيوي، في التعليم العالي وهذا على يد الرئيس "جاك ديلور" الذي وضع كتاب سماه "الكتاب الأبيض" وقد كان مضمونه حول النمو والمنافسة والمهنة، كما عمل هذا الكتاب على الربط السياسي وهذا من أجل إعادة تشكيل البنى لسوق العمل وسياسة المكنر- واقتصادية بدون أحداث خلل، ويكون هدفه التنمية الاقتصادية. وفي 25 ماي 1998، ذكرى عيد الثمانمائة (800) لا نشاء جامعة السوربون (باريس) صرح اربع وزراء المكلفين بالتعليم العالي للدول الأوروبية

(فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، وبريطانيا) في هذه المناسبة بتنسيق انظمة التعليم العالي لهذه الدول تحت نظام اوروبي للتعليم العالي، وسمي هذا النظام بنظام ل.م.د كما سمي هذا التصريح بتصريح السوربون، حيث جاء في هذا التصريح في النقاط التالية :

- ضرورة جعل أوروبا مجتمع للمعرفة.

- ضرورة التعليم والتكوين مدى الحياة وهذا بسبب أننا في زمن تتغير فيه المعلومات والثقافة العلمية بسرعة رهيبية .

- ضرورة تسهيل حركية الطلبة، الأساتذة والباحثين.

- دعوة باقي الدول والجامعات للانضمام إلى نظام التعليم العالي الاوروبي⁽¹⁾

1-3: مفهوم نظام ل. م. د

يعتبر هذا النظام عالمي موحد في التعليم, يركز على إعادة تنظيم الشهادات⁽²⁾ فيعرفه بداري كمال، على النحو التالي " هو نظام دراسة يدعو الى تلبية تطلعات المجتمع الجزائري في الحقبة الحالية في ميدان التكوين, فمن ضمنها تحسين نسبة الالتحاق بالتعليم العالي, بالإضافة الى هذا فهو يقوم بزيادة المنافذ المهمة المرتبطة بكل مستويات المنظومة مع التركيز على البعد المهني, فتطوير حوض نشاطات الإنتاج والخدماء⁽³⁾.

فهو أيضا وسيلة تعليمية جديدة في الجامعات الجزائرية مستورد من الغرب، خضع لنظام اقتصاد السوق في نظام العولمة⁽⁴⁾ فمن باب آخر، فهو نظام تعليمي ليس بعربي ولا جزائري بل هو نظام غربي أوريده به علاجا من المشاكل والتحديات التي تواجه التعليم العالي عندهم فهو هيكل تعليم أخذ من دول "الانجلوساكسونية"، يحتوي على ثلاث شهادات (ليسانس، ماستر، دكتوراه) تبنته عدة دول منها وزارة التعليم العالي الجزائرية وقد اختارته بديلا للنظام القديم⁽⁵⁾.

1-4 مبادئ نظام ل, م, د

يعتمد نظام ل, م, د على اربع مرتكزات هي .

أ-الرسملة: ومعنى هذا الكلام ان الوحدات الدراسية او المواد التي تحصل الطالب فيها على معدل (20/10)، لا تعاد حتى في حالة تحول الطالب الى جامعة أخرى.

ب- الحركية: وهو مصطلح يشير الى قدرة وتمكن الطالب من تحويل ملفه البيداغوجي وثم التسجيل في اي جامعة او مؤسسة اخرى داخل أو خارج الوطن .

ج- الوضوح: وهو تكافؤ شهادة ل, م, د مع سوق العمل، او بمعنى آخر بيان مسار العمل لدى حاملي شهادة نظام ل, م, د⁽⁶⁾.

1-5 خصائص نظام ل, م, د.

يتميز هذا النظام الجديد ب:

- الايجابيات التي تحفز على مواصلة هذا النظام والسعي أكثر لتطبيقه .
- مرونة نظام التقييم والانتقال مما يسمح بغرض نجاح اكبر.
- تقليص الحجم الساعي بحيث تعطي اهمية للبحث والمطالعة .

- تقديم التكوين بمواصفات عالمية .
- يتضمن تكوين نوعي وفق الاختصاصات المفتوحة .
- تلبية حاجات قطاع الشغل وتفعيل العلاقة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي .
- تقوية المهمة الثقافية للجامعة إضافة الى التخصصات الرئيسية.
- وأخيرا له ثلاث شهادات معترف بها دوليا .

1-6 أهداف نظام ل، م، د.

من بين اهداف التعليم العالي الجديد:

- 1-تحسين نوعية التكوين في الجزائر ما يتماشى مع الطلب الاجتماعي وثقافة المجتمع.
- 2-تسهيل الحركة الجامعية للطلبة الجزائريين بين الجزائر والدول الأخرى.
- 3-تفتيح وتحسين الجوانب التقنية والعلمية في الجامعة على المستوى المحلي والخارجي
- 4-تنويع التعاون الدولي وفق الأشكال والسبل الممكنة .
- 5-تقوية العلاقات والتفاعلات بين الجامعات والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية

6-ترسيخ أسس التفكير.

7-محاولة تحقيق الانسجام بين نظام التعليم العالمي في الجزائر والنظام العالمي .

8-الاعتراف بالشهادات الجامعية الجزائرية دوليا.

9-إرساء أسس الحكمة الراشدة المبنية على المشاركة والتشاور.

10-تطوير آليات التكيف المستمر مع تطورات المهن .

11-تقوية المهمة الثقافية للجامعة الجزائرية

2. التجربة الجزائرية في تطبيق نظام ل م د .

2-1 - دوافع تطبيق نظام ل.م.د في الجزائر

بحكم أن الجزائر واحدة من الدول التي تبنتها العولمة وجدت نفسها بطريقة أو بأخرى

خاضعة لعدة عوامل وهو ما وضع أصحاب الأمر بين خيارين:

أ -التبعية :ومعنى ذلك أن تقوم الجزائر بإتباع النظام بما فيه من محاسن ومساوئ دون

إطالة على المعطيات الواقعية أي تطبيق النظام كما هو دون إسقاطات إشعاعية.

ب -الامتناع عن تطبيق نظام ل.م.د وهو ما سيكلف الجزائر خسائر اقتصادية جمة ومتعددة لا تحمد عقباها، فكان الخيار الأول هو الأكثر واقعية. ولقد بدأ في تطبيق هذا النظام التعليمي العالي الجديد سنة 2005 بوضع برنامج تطوير عام وعميق للتعليم العالي عبر هيكلية جديدة ترمي لتجديد البرامج والتسيير البيداغوجي، وهذا قرار جاء نتيجة لعدة أسباب أبرزها:

-أن النظام الكلاسيكي أصبح لا يتلاءم مع التغيرات الحالية والمستقبلية خاصة في ظل العولمة واحتوائها للكثير من الإختلالات المتركمة مما أدى لعدم مواكبة التطورات السريعة وعجزه عن تلبية حاجات المحيط الإجتماعي والاقتصادي .

أوضحت دراسة ميدانية قامت بها الطالبة" فتيحة كركوش "بجامعة البليدة، سعت فيها إلى محاولة تبيان اتجاهات الأساتذة نحو نظام ل.م.د، وتوصلت فيها إلى أن أهم أسباب استبدال نظام التعليم العالي القديم ببديله"ل.م.د" هي كالاتي:

-تكوين إطارات حسب احتياجات السوق

-مواصلة سلسلة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر

-ضعف تحصيل الطلبة

-اكتظاظ البرنامج

-طول مدة الدراسة

على التوالي وغيرها من الأسباب الاقتصادية والسياسية الأخرى

2-2- متطلبات تطبيق نظام ل.م.د في الجزائر.

إنّ تطبيق نظام ل.م.د في الجزائر يتوقف على الكثير من المتطلبات تتمثل في:

❖ وعي وإدراك مفهوم نظام ل.م.د في التعليم الجامعي لدى جميع المؤسسات الإدارية،

وذلك من خلال توضيح وشرح كل تفاصيل وجزئيات هذا النظام حتى يسهل تطبيقه

بطريقة صحيحة ويتم استيعابه من طرف الطلبة.

❖ توفير الأرضية المناسبة لهذا النظام، أي كل ما يتعلق بالجانب الإداري والاقتصادي

والاجتماعي، والثقافي شرط أساسي لنجاح هذا النظام، لأن البيئة أو الوسط

الجامعي الملائم لهذه الهيكلة الجديدة يساهم في المردود الإيجابي، إضافة إلى تحديد

من هو المسؤول عن تطبيق سياسة نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية حتى وإن

كانت المسؤولية لا تقع على عاتق طرف واحد، بل تكون بمشاركة وتعاون أطراف

عديدة بغية تحسين مستوى التعليم العالي في الجزائر.

هيئة التدريس هي متطلب آخر باعتبارها أهم مكونات العملية التعليمية، أحد ركائز متطلبات نظام ل.م.د، لهذا يتطلب الأمر إعدادها بيداغوجيا وفق أهداف الجامعة التي يعملونها، فضلا عن ذلك لا بد من الربط بين قبول الطلبة وتحديد التخصصات التي يدرسونها في الجامعات الجزائرية والتي يجب أن تتوافق مع متطلبات سوق العمل، لأن هيئة التدريس ذات الكفاءة العالية لها دور كبير في تكوين وتأطير الطلبة لحياتهم العملية والمستقبلية. كذلك يستلزم تطبيق نظام ل.م.د تحسين وتطوير قدرات مسؤولي المؤسسات في ميدان التسيير حتى تكون

لهم القدرة على مواجهة الصعوبات والتصدي لها خاصة ما تعلق منها بالبيئة الخارجية للجامعة، باعتبار أن

الجامعة الجزائرية لم تعد بعيدة عن المتغيرات والمستجدات الخارجية فهي في علاقة تأثير وتأثرها، الندوات

والملتقيات العلمية هي نقطة أساسية تصب في صالح الطلبة والأساتذة لتقديم المعطيات المتنوعة الخاصة هذا النظام.

❖ تحسين المستوى العلمي وذلك باننقاء الطلبة وتوجيههم وتوزيعهم حسب عدد الأساتذة من أجل أن تكون لهم فرصة الحوار والمناقشة ويمكن للأستاذ متابعتهم، وبالتالي

كلما كان عدد الطلبة أقل كلما كانت قدرة استيعابهم أكثر إعطاء الدور للقطاع الخاص في صناعة مستقبل التعليم العالي في الجامعة الجزائرية من خلال العقود التي يجب أن تبرم بين الجامعة والقطاعات الأخرى لفائدة الطلبة³ بما يتوافق مع نظام ل.م.د.

2. 3-: تطبيق نظام ل م د في الجامعة الجزائرية

بعد تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التعليمية وبعد تقييم قطاع التعليم العالي تبنت هذه المقاربة الإصلاح الجديدة ل م د العمل به في الموسم الجامعي 2004 - 2005 كما استطاعت هذه اللجنة أن تشخص أهم الاختلالات التي جعلت من الجامعة الجزائرية جامعة لا تتلاءم مع التغيرات العميقة التي تعرفها الجزائر على المستويات الاقتصادية والاجتماعية ولا تستجيب بفعالية للتحديات التي يفرضها التطور السريع في مجال العلوم والتكنولوجيا وعولمة الاقتصاد، وعلى ضوء توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية وتوجيهات مخطط إصلاح المنظومة التربوية بدأ التطبيق الفعلي لنظام ل م د في الجامعة الجزائرية في عشر مؤسسات جامعية عبر الوطن وتم تحديد قائمة المؤسسات الجامعية ومجالات التكوين في إطار الهيكلة الجديدة للتعليم العالي وفق المنشور الوزاري رقم 09 المؤرخ في 04 جمادى الأولى الموافق ل 23

جوان 2004

والجدول التالي : يبين عدد المؤسسات الجامعية المطبقة لنظام ل م.د (2005/2004)

مؤسسات الجامعية	مجالات التكوين
جامعة تلمسان	علوم وتقنيات، علوم المادة، رياضيات وإعلام ألي، علوم الطبيعة والحياة علوم اقتصادية وتسيير، علوم تجارية
جامعة العلوم والتكنولوجيا بوهران	علوم وتقنيات، علوم المادة، رياضيات وإعلام ألي علوم الطبيعة والحياة، رياضة
جامعة قسنطينة	علوم وتقنيات، علوم المادة، رياضيات وإعلام ألي، علوم الطبيعة والحياة، علوم اقتصادية وتسيير، علوم تجارية، علوم الأرض والكون، لغة وأدب انجليزي.
جامعة عنابة	علوم وتقنيات، علوم المادة، رياضيات وإعلام ألي، علوم الطبيعة والحياة
المركز الجامعي ام البواقي	علوم وتقنيات
المركز الجامعي برج بوعريريج	علوم وتقنيات
جامعة بجاية	علوم وتقنيات ، علوم المادة، علوم الطبيعة والحياة ،لغة فرنسية، لغة انجليزية
جامعة بومرداس	علوم وتقنيات، علوم المادة، رياضيات وإعلام ألي
جامعة البليدة	علوم وتقنيات، علوم المادة، رياضيات وإعلام ألي

كما تم تنصيب خلايا على مستوى الأقسام والكليات تتلخص وظائفه في:

القيام بالتنشيط والإعلام بأهداف نظام ل م د على مستوى الأقسام والكليات.

-تشجيع حركية التكوين للفرق البيداغوجية.

-متابعة سير الإصلاح مع الحرص على مختلف التوصيات كالإشراف ومرافقة الطلبة.

-تنظيم أيام دراسية وندوات خاصة بنظام ل م د -أما على المستوى المركزي فقد تم

إنشاء لجنة مهمتها متابعة وقيادة وربط أنشطة خلايا نظام ل م د الموجودة على مستوى

الكليات بمختلف المؤسسات الجامعية عبر الوطن. ويجب الإشارة إلى أن الاتجاه نحو

تطبيق نظام ل م د في الجامعة الجزائرية في هذه الفترة والتي تزامنت مع البدايات

الأولى للعمل به، أثار الكثير من الجدل قبل وبعد تطبيقه واعتبره الكثير من الأساتذة

سابق لأوانه وهناك تسرع في اتخاذ القرار دون إشراك لجميع الفاعلين و ما يعاب أيضا

على هذه المرحلة التجريبية قصيرة ولم تتعد السنة الواحدة والسرعة في التعميم قبل تقييم

شامل وعميق للتجربة المذكورة جعل عملية التعميم اقرب إلى الارتجال السياسي منها

إلى الخطوة العلمية المدروسة والمبنية على معطيات الواقع ودون تهيئة الأرضية

المفهومية لهذا النظام كل هذا أدى إلى تشكل موقفين اتجاه هذا الإصلاح فهناك من

يرى انه نظام فاشل يجب التخلي عنه والعودة إلى النظام الجامعي القديم نظرا لعدم

توافقه مع البيئة الجزائرية، بالمقابل هناك من يرى أن اعتماد هذا النظام لا مفر منه وان الحزم يقتضي الاستمرار فيه مع ضرورة العمل على توفير كافة الشروط، فنظام ل م د نظام عالمي اثبت نجاعته لكن لا يزال في بلادنا حديث العهد جديد أو دخيل على جامعتنا وبيئتنا الاجتماعية والاقتصادية وهو في حاجة إلى مدة زمنية كافية ليثبت نجاحه أو فشله واتخذت الجامعة الجزائرية إبان تطبيق هذه السياسة التعليمية إجراءات مرافقة لها

2-4- الإجراءات المرافقة لتطبيق نظام ل م د

✓ ما تعلق بالموارد البشرية: تستلزم الاحتياجات الجديدة في مجال التأطير التي

ستتجم عن تطبيق الإصلاحات

تقوية الموارد البشرية عن طريق:

- ❖ وضع مخطط تكوين المكونين الذي يشمل إعادة تنشيط البحث والبحث التكويني .
- ❖ تشجيع التكوين على مدى الحياة وأحسن الظروف للأساتذة الباحثين .
- ❖ تعبئة الإمكانيات الضرورية للاستجابة لأهداف التأطير حتى يحضر لاستقبال
- ❖ مليون طالب مبرمج لسنة 2008
- ❖ مساهمة الأساتذة الباحثين المقيمين بالخارج عن طريق إدخال الإجراءات التحفيزية

- ❖ تقوية مشاركة إدارات القطاعات غير الأكاديمية خاصة لتنشيط الأعمال الموجهة
- ❖ والتطبيقية والملتقيات و التربصات المهنية.
- ❖ ترقية وتطوير طرق التعليم العصرية خاصة تعميم استعمال التكنولوجيا الإعلام
- ❖ والاتصال المستعملة في التعليم (شبكة الانترنت وشبكات أخرى ، التعليم عبر الانترنت)
- ✓ ما يتعلق بتنظيم الهياكل: في تطبيق الإصلاحات يجب انتهاج سياسة الاستعمار العقلاني للمرافق القاعدية
- ❖ المخصصة للبيداغوجيا (مدرجات ،قاعات الأعمال الموجهة ،مخابر الأعمال التطبيقية
- ❖ المكتبات والبحث (المخابر) أن تتوصل إلى وضع هياكل مكلفة ب:
- ❖ استقبال وتوجيه الطلبة (خلايا ل م د)
- ❖ تنظيم ومتابعة التربصات في الوسط المهني .
- ❖ تقييم برامج التعليم .
- ❖ تأسيس نظام الوصي لضمان مرافقة الطلبة طوال مسارهم الدراسي.
- ✓ تعلق بتسيير المؤسسات الجامعية:
- يجب أن تتزامن عملية الشروع في الإصلاحات من الانتقال من نمط تسيير ذي

طابع إداري إلى نمط يرتكز على المبادئ التي تحكم التسيير الحسن بهدف:

- ❖ تحسين قدرات مسؤولي المؤسسات في ميدان التسيير .
- ❖ إدخال أدوات وطرق تسيير عصرية .
- ❖ تقوية روح الحوار والنقاش على كل المستويات .
- ❖ إنشاء وتنظيم الهيئات المكلفة بالمهام التقييمية والدراسة والفحص تضم جامعيين ومهنيين .

❖ توجيه الجامعة نحو استقلالية حقيقية

✓ ما تعلق بالتعاون الدولي

يجب أن تدرج الدعوة إلى التعاون الدولي في إطار الشراكة على أساس أهداف مسطرة من طرف الجامعة الجزائرية خاصة في مجال تكوين المكونين وإعداد برامج جديدة وتنشيط البحث العلمي يجب أن يتوج كل هذا ب:

- ❖ التشاور مع الشريك الأجنبي حول إنشاء جامعات مختلطة تهدف إلى ترقية تعاون الامتياز في إطار فضاء يجمع أقطاب الامتياز لكل بلد، يساهم هذا المشروع في تقوية القدرات الوطنية المكلفة بالتأطير و تثمين الشهادات الممنوحة.
- ❖ إنشاء مدارس دكتوراه التي تسمح بتحسين النوعية وتزيد في نجاعة التكوين لمرحلة ما بعد التدرج.

- ❖ إنشاء مخابر دولية قائمة على الشراكة .
- ❖ ترقية جاذبية الجامعة من خلال توفير أفضل الشروط الكفيلة باستقطاب الكفاءات الوطنية المقيمة بالخارج فضلا عن جذب التأطير الأجنبي ذو المستوى العالي.
- ❖ وضع فضاءات جامعية إقليمية ودولية مجال تعاوني مغاربي اورو متوسطي يرمي إلى ترقية تعاون ثنائي متعدد الأطراف ذي ن وعية يسهل حركية الطلبة والأساتذة والباحثين ويشجع التبادلات العلمية والتكنولوجية والثقافية على مستوى. التعليم والبحث

✓ **على المستوى الوطني:** تتمثل مهمة لجان التأهيل في اعتماد عروض التكوين المقدمة من طرف اللجان الجهوية للتقييم وتأهيلها ،وتقييم أثار هذه العروض على تنمية البلاد من خلال وضعها في الإطار الشامل إستراتيجية التكوين التي سطرتهها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي طبقا لتوجهات السياسات العمومية وعلى اللجنة الوطنية للتأهيل أن تتأكد كذلك فضلا عن ذلك من نوعية وسمعة مختلف الشركاء الذين يساهمون في عروض التكوين الى جانب فحص ما تقدمه مختلف اتفاقيات التعاون الوطنية والدولية المرافقة لعروض التكوين ،وتتمثل هذه اللجنة بحكم تشكيلها المكونة من خبراء جامعيين وممثلي مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية هيئة ضامنة لانسجام خريطة التكوين العالي وضمان تنسيق مكوناتها.

إضافة إلى الإجراءات التي قامت بها الوزارة المعنية كانت هناك إجراءات مالية وتخصيص قدر كاف من التمويل من أجل إنجاز هذا المشروع التعليمي الجديد

3 . تحديات وآفاق إصلاح نظام ل.م.د في الجزائر.

إنّ تبني مناهج فصلت على مقاس الآخر، يُعرّض هوية البلدان المستوردة وثوابتها إلى المساومة أمام ضرورات الرّقي واللّحاق بالركب، كما أنها تنعكس سلّبا على العمليّة التعليميّة نفسها، فقد " خضعت عملية الإصلاحات إلى صراعات إيديولوجية بين فئات عديدة، فهناك مشروع يركز على ضرورة البقاء على النموذج الغربي والفرنسي لضمان الجودة في التعليم العالي، ومشروع يرمي إلى التخلي عن كل ما هو مستورد وبعيد عن أصالة الدولة والمجتمع الجزائري. هذا التضارب في الآراء أدّى إلى الإنقسام في المجال التعليمي والتربوي وصعوبة تبني مشروع دون آخر

3-1 تحديات واقع المنظومة البيداغوجية .

ينفق الجميع على أنّ التعليم العالي في الجزائر عرف تطوّرات هامة من ناحية الهياكل القاعدية، وتعداد الأساتذة والطلّبة، إلا أنّ ذلك لم يكن مصحوبا بتطور نوعي في المناهج التعليمية من حيث محتوى البرامج الدراسية، وطرق التدريس، ليكون متكيفا مع الحاجات الاجتماعية وخاضعا للنسق الثقافي القائم، ما أدّى إلى انخفاض مستوى التعليم الجامعي، خاصة فيما يتعلق بتطوير الفاعلية. الاجتماعية والقدرات التكيّفية مع

مختلف الوضعيات لدى الفرد¹ ففيما يتعلق بواقع المناهج الدراسية والمحتوى الدراسي وطرائق التدريس فإنّ بعض الدراسات تشير إلى أنّ البرامج الدراسية في جامعات الوطن العربي ومن بينها الجامعة الجزائرية تتميز ب:

- ✓ احتواء المناهج على مقررات دراسية تقليدية .
- ✓ غلبة الدراسات النظرية والإنسانية على الدراسات التطبيقية.
- ✓ عدم خضوع المناهج الدراسية للتقويم المستمر مما يضعف ارتباطها بمطلب التنمية
- ✓ ندرة فرص التدريب العملي الجيّد وحلقات المناقشة وقاعات البحث والتعلم الذاتي
- ✓ قلة الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة²

أما فيما يتعلق بطرائق التدريس، فتشير بعض الدراسات والتقارير إلى غلبة أسلوب المحاضرة والتلقين في التدريس على الرغم من عيوبه، هذا فضلا عن اعتماد الطالب على كتاب الأستاذ أو مذكراته لتكون وسيلة لاستيعاب المحاضرة وهي ملخصات ينقصها العمق في أحيان كثيرة.³ هذه الطريقة التقليدية في التدريس والتعليم، يطغى عليها أسلوب التعليم الذي يتم في اتجاه واحد من الأستاذ إلى الطالب، وينحصر دور الأخير في تلقي المعلومات دون ان تتاح له فرصة مناقشتها أو فهمها بشكل صحيح بالإضافة إلى ذلك فإن الفصل بين التعليم والعمل الميداني يؤدي إلى حرمان الطلاب من أهم مقومات الإعداد المتميّز، وهي الخبرات العملية التي تسمح ممارسة العمل

الحقيقي باكتساب، وهذا الحرمان يجعل المعلومات المكتسبة تظل أفكارا مجردة لا وزن لها ولا سبيل لإدراك قيمتها طول فترة الإعداد الجامعي³ وينبغي أن نعلم أن التحدي الذي تمثله هذه المناهج الأجنبية المستحيل تبنيتها من بعدها الثقافي والسياسي لا يقتصر على ما ذكر، بل يتجاوزه إلى أمور أخرى أخطرها إدخال مجتمعاتنا في صراعات إيديولوجية تنهك القوى الحية منها، وتشغلها عن واجباتها الحقيقية، وتتحرف إلى معارك نظرية لا اية لها" ولعلّ من أهم الانتقادات الموجهة إلى هذا القطاع أنه جعل أجيالا متعاقبة منذ استقلال البلاد عام 1962 رهن التجارب لنماذج مختلفة. قيل أنها "إصلاحية ثم لا تلبث أن تستبدل بأخرى⁴

3-2- تحديات الواقع الوظيفي والاقتصادي وسوق العمل

من مظاهر الاختلال في أنظمة التعليم العالي انعدام المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات خطط التنمية من العمالة الفنية المؤهلة والمدرية. فالسياسات المعتمدة لقبول الطلبة في الجامعات لاتقررها احتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل، بقدر ما هي محاولة لتوفير التعليم العالي بناء على الطلب المتزايد بغض النظر عن احتياجات سوق العمل ومتطلباته المهارية. فالجامعة باعتبارها فضاء علميا ومعرفيا، بمقدورها غرس المفاهيم الفعالة لدى أفرادها أولا في مرحلة أخرى من خلال النشاطات المختلفة التي تقوم بها بهدف تحقيق التواصل الاجتماعي الذي

يقضي على الحواجز الاصطناعية بينها وبين الواقع القائم داخل المجتمع، لكون هذا الأخير بحاجة ماسة إلى هذه المؤسسة للمشاركة في عمليات التغيير والتطوير بما يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الفكرية منجهة والارتياح المادي من جهة أخرى. إلا أنّ هذه الوظيفة لا تتم بالشكل الصحيح والمطلوب نتيجة عزلة الجامعة عن محيطها السياسي والاقتصادي. وتتجلى هذه العزلة بشكل واضح من خلال عدم اهتمام الجامعة بالإشكالات الفعلية التي يعاني منها المجتمع، والإهتمام فقط بالوظيفة التدريسية والتكوينية، دون الانفتاح على البيئة التي تتواجد فيها إن المحيط الاجتماعي والاقتصادي المختلف لا يؤدي إلى ارتفاع احتمالات فشل نظام ل.م.د فحسب، وإنما يهدد بتأثيرات جانبية، وعواقب وخيمة يتوقعها أهل الخبرة ويتنبأ بها أهل الاستشراف العارفون بالواقع الاجتماعي والاقتصادي، المطلعون على الخلفيات والأهداف الأيديولوجية والاقتصادية للنظام الجديد. يقول بشير مصطفى " يحمل نظام الألميدي" في التعليم العالي حكمة اقتصادية وهي تقريب التكوين الأساسي من سوق الشغل، وهو نظام نشأ ضمن التكوين المعرفي الفرنكفوني، وبالفعل، تختزن التجربة الفرنسية في مجال التعليم العالي صورة التكوين النوعي للإجابة عن سؤال السوق الذي يستهدف التشغيل في فرص عمل ذات طابع مهني، سوق مدعوم بأداء اقتصادي مبني على الثروة ويعاني من ميزانية دول عاجزة ومن قيود فنية تخص هيكل الإنتاج الذي عليه أن يحافظ على ميزته التصديرية

في الفضاء الأوروبي أما الجزائر فلا شأن لها بذلك كله، وسوق العمل فيها ليس مرنا بل ضيقا، وهي دولة لا تصدر الثروة ولا قدم لها في سوق المنافسة، ورؤيتها في مجال السياسات الاقتصادية ضيقة، وهي دولة تخرج - في ظل النظام الكلاسيكي- سنويا 150 ألف جامعي أغلبهم باحثون عن الشغل، أما في النظام الجديد ومع بقاء سوق العمل على حاله، أو بافتراض تطوره المحدود على سلم المرونة في المدى القريب، فإن نظام "الألمدي" سيرفع من نسبة الخريجين بسبب قصر مدة الليسانس إلى 3 سنوات، وقيود الانتقال إلى "الماستر"، وضع يغذي مفردات "الثورة" وسط الجامعيين بدون عمل.

ويؤكد الباحث الأخضر شريط مسألة عدم التطابق بين الجانب النظري الوارد في سياسة التعليم العالي، والواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويلاحظ بأنه "لاتزال الجامعة إلى يومنا الحالي تعاني من مشاكلها برغم من انها في هذه المرحلة بدأت بمحاولتها تطبيق مشروع الإصلاح الجامعي الجديد الذي نراه في النظام الجديد "الألمدي"⁵. وبالتالي فإنّ الضعف واضح وبيّن في العلاقة بين الجامعة الجزائرية والتنمية، في الوقت الذي يتطلب النظام الجديد أن تلعب الجامعة والدراسات العليا دورا بارزا في تطور التنمية على كل المستويات لأنه بالتكوين العلمي وحده نرسى قواعد انطلاق أي تنمية في جميع المجالات التنموية. فالدراسات العليا هي السبيل إلى إعداد القوى البشرية المتخصصة في مجال توليد الفكر وإعداد الباحثين والقادة في مجالات

العلم والإنتاج. ومن التحديات التي تواجه الإصلاح الجامعي عدم رسم معالم واضحة لما بين التكوين بالدراسات العليا وسوق العمل، فالباحث وما يبذله من مجهود جبار إبان عملية القيام بالبحث، إلا أنه لا يعرف أيّ السوق التي سوف تأخذ بيده. فالعزلة التي تطبع علاقة الجامعة الجزائرية بالمجتمع ومختلف مؤسساته، تحرمها من أهم مصدر لتجديد آدائها، وهو الشيء الذي يجعل الباحث عرضة للمساومة من طرف قانصي الأدمغة من الخارج. أو الشيء الذي يجعله عرضة للابتزاز الاجتماعي. ومنه فيفترض أن يكون هناك توجه علمي دقيق لما بين التكوين في إطار الدراسات العليا وسوق العمل، سواء أكان سوق العمل هذا مؤسسات إقتصادية أو مؤسسات علمية والمهم أن يكون يتناسب بين الاثنين⁶

3-3 تحديات متعلقة بمتطلبات وضع نظام ل.م.د.

إنّ كل تغيير جذري، أو إصلاح يراد له النجاح والتوفيق لا مفر لأصحابه من أن يمروا عبر مرحلة إنتقالية تمهيدية يتم فيها تهيئة الشروط النفسية والبشرية والمادية التي تسهل على الناس العدول عن مألوفهم إلى الجديد [هول عند أغلبيتهم مهما كان مفيدا]. وكل إصلاح أو نظام تعليمي مهما كانت طبيعته وإيجابياته فهو مفتقر إلى إمكانات توفر له قبل وأثناء الشروع فيه، ويبقى نجاحه وفشله مرهونا بمدى توفير ذلك.

الفرع الأول: تعميم تطبيق النظام الجديد قبل التحضير الكافي له إعلامياً.

إنّ تطبيق نظام ل.م.د في بيئته الأصلية التي نشأ فيها لم يتم دفعة واحدة، بل كان عبر مراحل متعددة، هُيئت له فيها الظروف المناسبة لتقبّله، والشروط الضرورية لنجاحه فقد اعتبرت الدول الأوروبية مسألة إعادة هيكلة التعليم العالي قضية مصيرية أولتها الأهمية القصوى لكون هذ التعليم يمثل ما ستؤول إليه أوروبا مستقبلا، ولهذا لم يبق هذا النظام الجديد مجرد حبر على ورق أو مجرد قرارات من دون متابعة، بل قامت الدول الأوروبية بما يلي: تقرّر تشكيل لجنة عليا مهمتها الإعداد الجيد للنظام الجديد، وتتألف من الكونفدرالية الأوروبية لرؤساء الجامعات والجمعية الأوروبية للجامعات والهيئة الأوروبية إضافة إلى مؤسسات أخرى متخصصة لها صبغة استشارية ضمن هذه اللجنة.

قامت كل مؤسسة تعليمية باجتماعات دورية من أجل إعادة صياغة المقررات لكل الدروس ومختلف الشعب وتكييفها بما يتماشى مع أهداف نظام بولونيا، إضافة إلى إعداد المرحلة الإنتقالية، ونتيجة للإعداد الجيد والمحكم، والجهود المتواصلة على الصعيد الأوروبي وداخل كل دولة فقد بدأت الغالبية العظمى من هذه الدول بتطبيق هذا النظام الجديد منذ سنة 2005 م، وقد دفع هذا عددا من دول شمال إفريقيا إلى اعتماد

هذه الهيكلة الجديدة مثل المغرب والجزائر وتونس.⁷

ذلك بعض ما فعلتها لدول الأوروبية من التحضير النفسي والإعلامي لجميع المعنيين بعملية الإصلاح والتعليم قبل إقدامها على تطبيق النظام الجديد الذي فصلته على مقاسها، إضافة إلى توفير الإمكانيات المادية والبشرية الهائلة التي سخرتها لهذا القطاع عندهم.

أما بالنسبة للجزائر فقد طُبِّق هذا النظام لأول مرة في عشر مؤسسات نموذجية للموسم 2005 كمرحلة أولى ليعمم على 29 مؤسسة في الموسم الجامعي (2005) - الجامعي (2004)²⁶ غير أن قصر مرحلة التجريب التي لم تتعد السنة الواحدة، والسرعة في التعميم قبل تقييم (2006) شامل وعميق للتجربة المذكورة جعلتا عملية التعميم أقرب إلى الإرتجال السياسي منها إلى الخطوة العلمية المدروسة والمبنية على معطيات الواقع، والنتائج التي أسفرت عنها التجربة والملاحظة.

وفي هذا الصدد يؤكد جلّ الباحثين والأساتذة الجامعيين أن الإنتقال من النظام الكلاسيكي إلى النظام الجديد في الجزائر كان متسرعاً، ودون تحضير مادي وبشري وإعلامي جيّد، ففي الملتقى الوطني الأول حول وعود وتحديات الجامعة الجزائرية بعد 05 سنوات من اعتماد نظام ل.م.د الذي نظمه قسم اللغة والأدب الإنجليزي بجامعة سطيف أيام 11 ، و 12 أفريل 2011 م "قدمت كوكبة من الأساتذة من مختلف جهات الوطن مداخلات أخرى اتسمت بالعلمية والبيداغوجية من خلال التركيز على طرائق

تطبيق هذا النظام، والتركيز على إبداء الملاحظات السلبية والإيجابية، وركزوا على صعوبة التغيير من النظام القديم الكلاسيكي إلى النظام الجديد ل.م.د، حيث إن النظام القديم مازال مرسخا في أذهان الطلبة والأساتذة، مما يعيق فعلا تجسيد ل.م.د كما قدم المتدخلون مجموعة ملاحظات حول طرائق تطبيق هذا النظام.⁸

ويقرّ الباحثان كمال بداري وعبد الكريم حرز الله بأنّ النظام الجديد لا يزال إلى اليوم غير مستوعب، يواجه تحفظات من عدّة أطراف هي المسؤولة بطريقة مباشرة عن تطبيقه كالأساتذة مثلا، كما يعاني النظام الجديد خلا بيّنا في كفاءات وضعه حيّز التطبيق بسبب الفروق الجوهرية بين البيئة الأصلية لهذا النظام والبيئة المستوردة له فيقولان: "تبين أنّ هذا النظام الجديد يتطلب الكثير من الإرادة ومتطلبات وضعه حيّز التطبيق بما أنّ هذا النظام يظل غير مستوعب في معظم البلدان فهذا يجعله يلاقي تحفظا هنا وهناك مرجعه كفاءات وضعه حيّز التطبيق وكذا فتور الإطارات الجامعية مقارنة بما يجب أن تكون عليه.

نلاحظ أنّ المؤسسات الاقتصادية وحتى بعض المؤسسات الجامعية تخشى أن يؤدي هذا الهيكل الأكاديمي إلى انكماش البعد المهني لهذا التكوين ومن أوجه التحفظ كذلك ما يوحي به مفهوم الأرصدة الذي أصبح مقبولا في بعض الدول الأوروبية لكن مستوى استيعابه يظل ضعيفا في بلادنا لأسباب عدة أهمها ضعف بل انعدام الحركة

²⁸ وأشار الباحثان أيضا إلى العوامل الداخلية للنظام الجديد وهي القوة والضعف، وإلى العوامل الخارجية له والتي تكمن في الفرص والتهديدات فجعل من عوامل الضعف وضع حيز التطبيق معقد، وجعل من عوامل التهديد هيمنة الأكاديمي على المهني تخوفات مهنية، عدم تبني المنظومة، تكثيف "انتشار" الفروع⁹ إنَّ الخبراء يؤكدون بأنه لا مجال للحديث عن أي إصلاح تعليمي دون تبني الأستاذ له، ومشاركته الفعالة فيه اقتراحا وتنفيذا، باعتباره أحد الأقطاب الأساسيين في التعليم والتطبيق، ومعلوم أنَّ ذلك لا يتم إلا باقتناعه أو اقناعه بجدوى ما هو مقبل على تطبيقه، وإشراكه في كل صغيرة وكبيرة منه والتحضير النفسي والإعلامي الكافي قبل الانطلاق في التطبيق والتعميم. وهذا ما لم يحدث للأسف الشديد مع النظام الجديد.

الفرع الثاني: تعميم تطبيق النظام الجديد قبل التحضير الكافي له ماديا

إن طبيعة النظام التعليمي الغربي الألمي يتطلب هياكل وتجهيزات وتمويلا يفوق ما كان مطلوبا من النظام القديم بأضعاف، حيث إن أهدافه العلمية تتطلب تقليص عدد الطلبة داخل الأفواج والمجموعات، التركيز على البحوث والأعمال التطبيقية، وذلك يتطلب مزيدا من الهياكل والتجهيزات والأموال. ومن باب الإشارة إلى الجهود المبذولة في مجال إصلاح التعليم العالي ينبغي أن نقف عند ذلك التطور الذي عرفته الجزائر في عدد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، حيث لم ترث الجزائر عن الإحتلال

الفرنسي سوى جامعة واحدة، أما اليوم ف" تضم الشبكة الجامعية الجزائرية واحدا وتسعين 91 مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على ثمانية وأربعين 48 ولاية عبر التراب الوطني.¹

إنّ هذه الجهود معتبرة ولا شك، غير أنه لا يمكن أن تكون كافية أبدا أمام التزايد الهائل في أعداد 2013م كما سنفصل لاحقا، / الطلبة سنويا، حيث تجاوز عددهم 1.5 مليون طالب في سنة 2012 وقد انعكس هذا على عدد الطلبة في كل جامعة، فوصل العدد إلى 80 ألف طالب في بعضها، وهو رقم مهول ومقلق، يتطلب الزيادة في الإنفاق على الإيواء والنقل، وعدد القاعات والمدرجات فحسب، بل بناء جامعات جديدة بكل هياكلها وتجهيزاتها وينبغي التنبيه هنا إلى أنّ العجز المادي لا يقتصر على هياكل الإيواء والتعليم، بل يتجاوزه إلى قلّة هياكل ومراكز البحث التي يتطلبها التعليم

العالي عامّة، والنظام الجديد خاصّة وعليه يمكن القول بأن توفير الإمكانيات المادية، وزيادة نسب الإنفاق على التعليم يمثل أحد أكبر التحديات التي يتوقف عليها نجاح أي نظام تعليمي أو فشله، فليس جودة النظام التعليمي، وإرادة المنفذين وتضحياتهم مهما

بلغت بكافية في هذا المجال، إذا تخلفت عنها الإمكانيات المادية، وبخل عليها الإنفاق، أو انصرف إلى قطاعات أخرى ظنها أهم منه

الفرع الثالث: تعميم تطبيق نظام ل.م.د قبل التحضير الكافي له بشريا

هذا تحد آخر من التحديات الخطيرة التي يواجهها إصلاح التعليم في الجزائر، إذ "لايزال قطاع التعليم العالي يعيش أزمة مزدوجة تتمثل في تزايد نسبة عدد الطلبة الكبير والنقص الفادح في المؤسسات والهيئات القاعدية، وأزمة التسيير، حيث نلاحظ عدم التطابق بين الجانب النظري الوارد في سياسة التعليم العالي، والواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولا تزال إلى يومنا الحالي تعاني من مشاكلها برغم من أنها في هذه المرحلة بدأت بمحاولتها بتطبيق مشروع الإصلاح الجامعي الجديد الذي نراه في النظام الجديد ل.م.د .

يعدّ تزايد أعداد الطلبة تحديًا لأنه لا يتوافق مع استعدادات الجامعة وإمكاناتها سواء تعلق الأمر بالإيواء والنقل والخدمات الجامعية، أم على مستوى البيداغوجيا والتأطير "تعيش الجامعة الجزائرية اليوم واقعا مزريا ولكنه ليس استثنائيا لأنه انعكاس للوضع السياسي والاقتصادية والاجتماعية، الثقافية والأخلاقية، وأولى المشاكل التي تعاني منها الجامعة اليوم هو مسألة العدد الهائل للطلبة، حيث يقدر عدد الطلبة في

المحاضرات ب 300 طالب للمجموعة والتطبيقات ب 40 طالبا للفوج، هذا الأمر يؤثر على مردودية الأستاذ الذي أصبح يقدم محاضراته بشكل روتيني عوض الإبداع أي أنّ إنتاجه العلمي أصبح مهددا بفعل سيطرة الكم على الكيف ويقتضي هذا الأمر في المقام الأول، العدول عن السياسة القائمة على الاستجابة لحاجات المجتمع من دون تفكير في النتائج التي ستترتب على ذلك "ولا شك أنّ هذا المقترح إذا انضافت إليه الزيادة الجادة في عدد الجامعات والهياكل سيخفف من هذا المشكل، ويخفف من إفشال أي محاولات لإصلاح هذا القطاع الحساس.

3-4 المواقف من اصلاحات التعليم ونظام ل.م.د.

إن لهذا النظام موقفان إذ منهم من تتبأ بفشل هذا النظام، ويرون وجوب تركه فورا والعودة إلى النظام الكلاسيكي " هذه التجربة التي يتتبأ لها الكثير من الخبراء الجزائريين بالفشل نظرا لعدم توافقها مع البيئة الجزائرية، بينما يرى آخرون أن اعتماد هذا النظام لا مفرّ منه، وأن الحزم يقتضي الإستمرار فيه، مع ضرورة العمل على توفير كافة شروط إنجاحه المعنوية والبشرية والمادية .

أ. وقف متشائم يتنبأ بفشل نظام ل.م.د.

حاولت الجزائر تبني مجموعة من الإصلاحات التي في الأصل تجارب ناجحة لدول أخرى والتي تتوافق بيئة هذه الدول والتي قد لا يمكن تطبيقها في الجزائر نظرا لطبيعة البيئة الجزائرية .

ولا يتردد كاتب الدولة المكلف بالاستشراف السيد بشير مصطفى تبني هذا الموقف، واقتراح ما يراه مناسب فيقول " المطلوب عمله ليس هناك الكثير من التفكير في المطلوب عمله، ربما يكون أقصر طريق هو إلغاء النظام الجديد والاستثمار في تطوير النظام الكلاسيكي على سلم نوعية التكوين والبرامج ذات الصلة بالمؤسسة وواقع الشغل. كما يكون مفيدا أن تتدخل أعلى سلطة في البلاد ممثلة في مؤسسة "الرئاسة للحسم في ملف سيظل ساحة جدل كلما اقتنع الجميع بأنه ملف تشترك في صياغته تجارب دول مختلفة ليست بالضرورة تجارب ناجحة في مجتمع مختلف ¹¹ لأنها تعكس وضعاً اقتصادياً واجتماعياً مغايراً.

وإذا رجعنا إلى دراسة الأستاذة فتيحة كركوش فإننا نجدها قد ضمنت استبانتها سؤالا حول مستقبل نظام ل.م.د. وقد أجاب 58,75 % بأنه سيفشل لأنه لا يتلاءم مع واقع التعليم والمحيط الإجتماعي والإقتصادي في الجزائر إلى جانب نقص التحضير له

وضيق الوقت ونقص الإمكانيات لهذا النظام، فضلا عن نقص الإعلام حوله والعدد الهائل من الطلبة¹²

ب. موقف مؤيد لتطبيق نظام ل.م.د.

إن نظام ل.م.د نظام عالمي أثبت نجاعته، لكنه لا يزال في بلادنا حديث عهد، جديد أو دخیل على جامعتنا وبيئتنا الإجتماعية والإقتصادية، أو قل لا يزال تحت التجريب، وهو في أمس الحاجة إلى مدة زمنية كافية للتحقق من جدواه، وعليه فإنّ الحكم عليه في هذه المرحلة أمر سابق لأوانه، وقد أجاب 20 % من أساتذة جامعة البليدة في إحدى الدراسات قالوا بأن النظام الجديد سينجح، أما الصعوبات الملاحظة عليه الآن فهي ناجمة عن كونه مشروعاً جديداً غير مألوف، وأن ذلك سيتلاشى حتماً مع الوقت¹³ وفي الملتقى الذي احتضنته جامعة فرحات عباس بسطيف بتاريخ 11.12 أبريل 2012 م حول وعود وتحديات الجامعة الجزائرية بعد 05 سنوات من اعتماد نظام ل.م.د، لوحظ أن المشاركين قد اجمعوا على أن الحكم على هذا النظام بالنجاح أو بالفشل يعد كلاماً سابقاً لأوانه، وركز الأساتذة على صعوبة التغيير من النظام الكلاسيكي إلى النظام الجديد ل.م.د، والتي هي أهم التحديات والعقبات، وأن النظام القديم مازال مرسخاً في أذهان الطلبة والأساتذة، ما يعيق فعلاً تجسيد ل.م.د" ومن بين المداخلات رأى حوالي 53% من الطلبة رؤية إيجابية للنظام، فيما كانت نسبة 19 %

ذات نظرة سلبية، ولم يحدّد رأيه ورأى الأستاذ بأنّ الدفعة الأولى كانت إيجابية ويُقدم أصحاب هذا الرأي اقتراح اليس بالعدول عن نظام ل.م.د، ولكن للعمل على توفير شروط نجاحه، فقد قدم المتدخلون في ملتقى سطيّف السالف مجموعة من الملاحظات والتوصيات حول كفاءات تطبيق هذا النظام " ومن أهم ما أوصى به هؤلاء هو ضرورة إحاطة هذا النظام باستراتيجية اتصال فعّالة وتزليل الغموض فيكل الجوانب، مع ضرورة تغيير ذهنية وطريقة الأستاذ. كما ركز المتدخلون كذلك على ضرورة تنويع وتكثيف وسائل التعليم مع الحرص على إدخال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال. واعتماد طرائق بيداغوجية تتمحور على دور المتعلم، بحيث يكون الطالب فيها عنصرا فعالا

تهميش الفصل الثاني

1. عفاف بوعيسى .نظام ل,م,د بين المشروع الرسمي وواقعه فب الجامعة الجزائرية

ص121-122

2. فرحات بلولي ,شهادة ليسانس في اللغة العربية Lmd وسوق العمل بين اصلاح

التعليم إصلاح التعليم العالي فإصلاح التعليم العالي مجلة ممارسات لغوية .جامعة

تيزي وزو.العدد 13.

3. كمال بداري وعبد الكريم عرز الله .التحكم في مؤشرات التكوين.ص12

4. صالح علي .نظام ل,م,د في الجامعة الجزائرية بين الواقع والقوانين.ص12

5. مخبر الممارسات اللغوية .اعمال اليوم الدراسي المنظم في جامعة البويرة.في

22أفريل2013ص54

6. طاهر إبراهيمي .وويصلة عامر -معايير نظم الجودة وتأثيرها على التدريس الجامعي

في ظل نظام ل,م,د ص152

7. إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام الراهن والآفاق، أعمال اليوم الدراسي

المنظم يوم 22أبريل2013 ، البويرة ص12

8. عبد القادر تواتي ،تحديات وعقبات تواجه اصلاح التعليم العالي ونظام ل م د في

الجامعة الجزائرية،،جامعة مولود معمري، 2013 ،

9. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ملف إصلاح التعليم ، 2004 ، نفس المرجع

ص17

10. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ملف إصلاح التعليم ، 2004 ، نفس

المرجع، ص 24

11. أمينة، مساك علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية بين البرامج الأكاديمية والواقع

الاجتماعي، دراسات اجتماعية وتربوية جامعة بسكرة، العدد الرابع،² 2009 ،

ص: 104.103

12. محمود عباس عابدين، قضايا تخطيط التعليم واقتصاداته بين العالمية والمحلية،

الطبعة 1 ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003 ،، ص:180

13. محمود عباس عابدين، المرجع السابق، ص:186¹

14. <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/70138.html>.

15. عبد القادر تواتي، تحديات وعقبات تواجه إصلاح التعليم العالي ونظام ل.م.د في

الجزائر، جامعة البويرة، ص:55

16. حسان بن اسباع، سياسات التعليم العالي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة

الماجستير في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر-بسكرة ، 2013 ص :92

17. مصمودي زين الدين، استراتيجية التكتل في الأنظمة التعليمية العربية في ظل

العولمة جامعة بسكرة، العدد الثاني، سبتمبر 2006 ص :86

18. حسان بن اسباع، نفس المرجع، ص3 9 :

19. الأخضر شريط تأملات في الدراسات العليا، مجلة الجندول، عدد 22 ، السنة الثانية، يونيو حزيران 2005 ، عن شبكة

المعلومات الدولية WWW.ULUM.NL .:

20. الأخضر شريط، المرجع السابق:

الفصل الثالث:

الأطار التطبيقي

1. الإجراءات المنهجية**1.1. منهج الدراسة :**

يلعب المنهج دورا هاما في الكشف عن مختلف الظواهر التي من خلاله الباحث يفهم مايحيط به ويعرف المنهج على انه : مجموعة من العمليات تسعى لبلوغ هدف معين ¹ ويعرف أيضا بأنه الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة للاكتشاف الحقيقة ² إن إختيا رمنهج معين يتوقف على طبيعة الموضوع ومشكلاته وعلى نوع البيانات المراد جمعها ولأجل ذلك سوف نسعى في دراستنا الى توظيف **المنهج الوصفي** الذي يهدف الى وصف واقع نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية

2.1. عينة ومجتمع الدراسة :

دراسة ميدانية لعينة من طلبة جامعة اكلي محند أولحاج . البويرة . حول اراءهم لواقع نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية

3.1. أدوات جمع البيانات :

إستعملنا في دراستنا هذه **الإستبيان** الذي تم توزيعه على الطلبة في الكليات والأقسام في الجامعة

كما تم تقسيم الإستبيان الى :

البيانات الشخصية للمبحوثين

أسئلة متعلقة بالفرضية الأولى، أسئلة متعلقة بالفرضية الثانية، أسئلة متعلقة بالفرضية .

استمارة الاستبيان

أخي الطالب اختي الطالبة، يطيب لنا أن نصنع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي صمم من أجل البحث العلمي بهدف جمع المعلومات اللازمة لمشروع اعداد مذكرة تخرج التي تقوم بإعدادها للحصول على شهادة ليسانس في تخصص اتصال بعنوان "واقع نظام ل.م.دفي الجامعة الجزائرية"

نرجو التكرم بتعبئة الاستبيان، وهذا بالإجابة على كل الاسئلة وذلك بوضع العلامة (x) في المكان المناسب وتعليل ما يجب تعليله، وسوف تكون المعلومات التي تدلون بها موضع السرية التامة ولن تستخدم الا لغرض البحث العلمي نشكركم ونقدر كل ما بذلتموه من جهد وما منحتموه من وقت وتقبلوا.

تحياتنا الخالصة.

استمارة الاستبيان

البيانات الشخصية للمبحوثين

الجنس ذكر أنثى

التخصص/ الكلية

المستوى الجامعي

المحور الأول: أسئلة متعلقة بالفرضية الأولى

1- هل ترى تبني الجامعة الجزائرية لنظام ل.م.د ؟

صائب غير صائب

2- اتباع هذا النظام بما فيه من محاسن ومساوئ دون النظر في المعطيات الواقعية
ساهم في تطوير البحث العلمي.

مع ضد

- في كلتا الحالتين علل اجابتك لماذا؟

.....

....

3- هل ترى أن اعتماد الجامعة الجزائرية لنظام ل.م.د كان وفق معايير

مدروسة غير مدروسة

المحور الثاني: أسئلة متعلقة بالفرضية الثانية

4- هل هناك علاقة بين التخصصات المفتوحة على مستوى الجامعة وما يطلبه سوق العمل في ظل هذا النظام؟

نعم لا

5- في رأيك ما هي المشاكل التي يعاني منها البحث العلمي في ظل نظام ل.م.د.؟

.....

6- ما رأيك في مستوى الاستجابة للطلب على الدراسات العليا؟

عال متوسط منخفض

المحور الثالث: أسئلة متعلقة بالفرضية الثالثة

7- أنت كطالب في أحد الجامعات الجزائرية كيف ترى المناهج التعليمية في نظام الجديد ل.م.د.؟

فاشلة ناجحة

8- هل تبنى الجامعة الجزائرية للمناهج الأجنبية يتوافق مع البيئة المحلية؟

نعم لا أحيانا

9- هل استطاعت الجامعة الجزائرية تحقيق الأهداف التي سطرتهما عند تبني لنظام ل.م.د.والمناهج الأجنبية؟

نعم لا

10- كيف ترى آفاق نظام ل.م.د. في الجامعة الجزائرية؟

.....

الاطار التطبيقي للدراسة:**الاجراءات المنهجية:****1. منهج الدراسة:**

يلعب المنهج دورا هاما في الكشف عن مختلف الظواهر التي من خلاله الباحث فهم ما يحيط به، ويعرف المنهج انه:

مجموعة من العمليات تسعى لبلوغ هدف معين (1).

ويعرف ايضا بانه الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة (2).

ان اختيار منهج معين يتوقف على طبيعة الموضوع ومشكلاته وعلى نوع البيانات المراد جمعها ولجل ذلك سوف نسعى في دراستنا الى توظيف المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف الى وصف وتحليل موقف او مجال او اهتمام معين كما يعرف ايضا بالطريقة المنظمة لدراسة حقائق راهنة بظاهرة او بموقف او افراد، احداث، اوضاع معينة، بهدف اكتشاف حقائق جديدة او تحقق من صحة حقائق قديمة واثرها والعلاقات التي تتصل بها وتفسرها وكشف الجوانب التي تحكمها.

2. مجتمع وعينة البحث:

- دراسة ميدانية لعينة من طلبة جامعة اكلي محند اولحاج- البويرة- حول ارائهم لواقع نظام lmd في الجامعة الجزائرية.

3. ادوات جمع المعلومات:

استعملنا في دراستنا على استمارة الاستبيان التي سوف توزع على الطلبة في الكليات والاقسام في الجامعة.

كما تم تقسيم الاستمارة الى ثلاث محاور مع البيانات الشخصية للمبحوثين وقسمت المحاور الثلاث على النحو التالي:

- المحور الاول متعلق بالفرضية الاولى.
- المحور الثاني متعلق بالفرضية الثانية.
- المحور الثالث متعلق بالفرضية الثالثة.

4. حدود ومجالات الدراسة:

- المجال الزمني: شهر اكتوبر من السنة الجامعية 2020/2019
- المجال المكاني: جامعة اكلي محند اولحاج - البويرة-

4-1- اساليب المعالجة الاحصائية:

قمنا بتفريغ بيانات الاستمارة الكترونيا بواسطة برنامج ايكسال وكذا حساب التكرارات والنسب المئوية وفق الطريقة الثلاثية او كما يحلو للبعض تسميتها بالطريقة المقصية او الرابع المتناسب وكلها اسماء لمسمى واحد، وهي الطريقة تقوم على التناسبية او ما يعرف بالقياس، اذ نستطع من خلال هذه الطريقة معرفة مقدار معين بالاعتماد على التناسبية، بالاضافة الى حساب معامل الثبات الفاكرونباخ ومعامل الصدق الظاهرة لاداة الدراسة عن طريق عرضها على مجموعة من الاساتذة المحكمين في مجال تخصصنا ومعامل صدق الاتساق الداخلي، كما استخدمنا اختبار T لاختبار

فرضيات الدراسة باختبار كا2 لقياس الدلالة الاحصائية لواقع نظام LMD في الجامعات الجزائرية.

الْخَاتِمَةُ

يلعب قطاع التعليم العالي دورا أساسيا في خدمة المجتمع في تنمية المجتمع وتطويره من خلال إسهام مؤسساته بمختلف تخصصاتها في تخريج طاقات بشرية وعلمية للعمل في المجالات المختلفة، فهي من صنع المجتمع ورسالتها نابعة من ثقافته وتوجهاته.

وما يشهده عالم اليوم من تغيرات تكنولوجية ومعرفية كنتيجة من نتائج العولمة بمختلف إفرازاتها وتزايد العولمة الاقتصادية والسياسية والمعرفية فإن الاحتياجات التعليمية أيضا تغيرت، وهنا تظهر الأهمية التي تلعبها الجامعة في تقديم مخرجات تتلاءم وطبيعة هذا العصر حيث كان لهذا التغيير التكنولوجي وما نتج عنه من تطور هائل في وسائل الاتصال والتقنيات الحديثة اثر كبير في ظهور احتياجات جديدة ووظائف حديثة للجامعة فلم يعد دورها يقتصر على التدريس فقط وإنما على بناء الفرد القادر على الابتكار والمنافسة وفق الأسس والقيم الحضارية وتجعل منه عنصرا فعالا في المجتمع. ولما كانت الجامعة مؤسسة أنشأها المجتمع لخدمته فهي تؤثر وتتأثر بما يحيط به وبالتغيرات التي تطرأ عليه وبالتالي لا يمكنها العمل بمعزل عنه، وهذا يتطلب تحديد احتياجات الأفراد والمجتمع بمختلف مؤسساته وترجمتها إلى نشاط تعليمي ما يقتضي إعادة النظر في طبيعة البرامج المقدمة وتصميمها حتى تكون مكيّفة ومرنة وربطها بمتطلبات التعليم والتعلم عن طريق تجديد المعارف والأخذ بنظام جودة البرامج الأكاديمية من أجل تلبية هذه الاحتياجات، والعمل على التغيير في محيطها من خلال توظيف نتائج البحوث العلمية خارج أسوار الجامعة، فكل تطور يحدث في الجامعة إلا ويصاحبه تغيير في المجتمع الذي تعيش فيه وكل تغيير يطرأ على المجتمع ينعكس على الجامعة. والمجتمع الجزائري كغيره عرف تحولات عديدة منذ الاستقلال أثرت على الجامعة التي

بدورها عمدت إلى إصلاح نظامها التعليمي مسايرة بذلك للتغيرات التي حدثت في المجتمع حتى تتكيف معه وتعددت أهدافها خدمة له ،من خلال وضع مشروعها ضمن مشروع المجتمع الكلي وانتسابها إليه ،ومع إفرازات العولمة فرض على الجامعة الجزائرية تطبيق هندسة تعليمية جديدة ظهرت في المجتمعات الغربية كنتيجة لاحتياجاتها وثقافتها وخصوصياتها حيث بذلت الجزائر جهودا إنجاح هذه السياسة التعليمية كما جاء في هذا العمل إلا انه ما يعاب عليها أنها لم تتبع من احتياجات المجتمع الجزائري مما اثر على طريقة تطبيقها التي اتسمت بالشكلية فقط سواء تعلق الأمر بالجانب البيداغوجي تدريس ، برامج تعليمية ، أو الجانب الإداري ما تعلق بالأرصدة والانتقال والتعويض أو البحث العلمي ،ولم ترق بذلك إلى تحقيق الهدف المرجو في ربط الجامعة بمحيطها وتحسين نوعية التكوين وجعل العلوم تطبيقية أكثر وانفتاحها على المحيط الوطني والدولي، ومن خلال الدراسة استخلصنا أنّ مشكل الجامعة الجزائرية يكمن أساسا في العلاقة الانفصالية بين الجامعة كنسق اجتماعي والجهات الوصية التي تحكم المجتمع جعلت من الجامعة تعيش حالة العزلة عما يحدث فيه فكل الأفراد الفاعلين مدركين لما يجب أن تكون عليه الجامعة والبحث العلمي الذي تبذل لأجله مجهودات كبيرة ومن اجل تدارك هذا الوضع ينبغي إعادة النظر في الطريقة التي يطبق بها نظام ل م د ووقعه في الجامعة الجزائرية ما تم التوصل إليه من خلال دراستنا.

قائمة المصادر

والمراجع

1. أيمن يوسف. تطور التعليم العالي: الإصلاح والأفاق السياسية رسالة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع السياسي 2007-2008
2. عفاف بوعيسى. نظام ل,م,د بين المشروع الرسمي وواقعه في الجامعة الجزائرية
3. فرحات بلولي, شهادة ليسانس في اللغة العربية Lmd وسوق العمل بين اصلاح التعليم إصلاح التعليم العالي فإصلاح التعليم العالي مجلة ممارسات لغوية جامعة تيزي وزو. العدد 13.
4. كمال بداري وعبد الكريم عرز الله. التحكم في مؤشرات التكوين
5. كمال بداري وعبد الكريم عرز الله. التحكم في مؤشرات التكوين
6. مخبر الممارسات اللغوية. اعمال اليوم الدراسي المنظم في جامعة البويرة. في 22أفريل 2013
7. مخبر الممارسات اللغوية. اعمال اليوم الدراسي المنظم في جامعة البويرة. في 22أفريل 2013
8. طاهر إبراهيمي. وويصلة عامر -معايير نظم الجودة وتأثيرها على التدريس الجامعي في ظل نظام ل,م,د
9. إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام الراهن والأفاق، أعمال اليوم الدراسي المنظم يوم 22أبريل 2013، البويرة.
10. عبد القادر تواتي، تحديات وعقبات تواجه اصلاح التعليم العالي ونظام ل م د في الجامعة الجزائرية، جامعة مولود معمري، 2013
11. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ملف إصلاح التعليم، 2004

12. محمود عباس عابدين، قضايا تخطيط التعليم واقتصادياته بين العالمية والمحلية،

الطبعة 1 ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،

13. حسان بن اسباع، سياسات التعليم العالي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة

الماجستير في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر-بسكرة ، 2013

14. مسمودي زين الدين، استراتيجية التكتل في الأنظمة التعليمية العربية في

ظل العولمة جامعة بسكرة، العدد الثاني، سبتمبر 2006

15. <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/70138.htm>

الأخضر شريط تأملات في الدراسات العليا، مجلة الجندول، عدد 22 ، السنة

الثانية، يونيو حزيران 2005 WWW.ULUM.NL .:

القهريس

1.....مقدمة

الفصل الأول: الاطار المنهجي للدراسة

5.....تحديد مشكلة الدراسة

7.....أسباب اختيار الموضوع

8.....أهداف الدراسة

9.....أهمية الدراسة

9.....الدراسات السابقة

16.....المقاربة النظرية

17.....فرضيات الدراسة

18.....تحديد مفاهيم الدراسة

الفصل الثاني: الاطار النظري للدراسة

22.....ماهية نظام ل.م.د.

22.....البداية التاريخية للنظام التعليم الجديد ل.م.د.

24.....مفهوم نظام ل.م.د.

- 25..... مبادئ نظام ل، م، د
- 25..... خصائص نظام ل، م، د
- 26..... أهداف نظام ل، م، د
- 27..... التجربة الجزائرية في تطبيق نظام ل م.د
- 27..... دوافع تطبيق نظام ل.م.د في الجزائر
- 29..... متطلبات تطبيق نظام ل.م.د في الجزائر
- 31..... تطبيق نظام ل م د في الجامعة الجزائرية
- 34..... الإجراءات المرافقة لتطبيق نظام ل م د
- 38..... تحديات وآفاق إصلاح نظام ل.م.د في الجزائر
- 38..... تحديات واقع المنظومة البيداغوجية
- 40..... تحديات الواقع الوظيفي والاقتصادي وسوق العمل
- 43..... تحديات متعلقة بمتطلبات وضع نظام ل.م.د
- 44..... الفرع الأول: تعميم تطبيق النظام الجديد قبل التحضير الكافي له إعلاميًا
- 47..... الفرع الثاني: تعميم تطبيق النظام الجديد قبل التحضير الكافي له ماديًا
- 49..... الفرع الثالث: تعميم تطبيق نظام ل.م.د قبل التحضير الكافي له بشريا

المواقف من اصلاحات التعليم ونظام ل.م.د.....50

تهميش الفصل الثاني.....54

الفصل الثالث: الاطار التطبيقي

الاجراءات المنهجية.....58

منهج الدراسة.....58

عينة ومجتمع الدراسة.....58

أدوات جمع البيانات.....58

استمارة الاستبيان.....59

الاطار التطبيقي للدراسة.....62

الاجراءات المنهجية.....62

منهج الدراسة.....62

مجتمع وعينة البحث.....62

ادوات جمع المعلومات.....63

حدود ومجالات الدراسة.....63

اساليب المعالجة الاحصائية.....63

الخاتمة.....67

قائمة المراجع.....70